وإذ نأخذ التغيرات النوعية بعين الاعتبار فانه لا بد من اعادة النظر باستنتاجات ماركس ومن بعده لينين عن قرب احتضار الرأسمالية وقرب اندلاع الثورة الاشتراكية فيها ان هناك ضرورة لمراجعة النظرية عن الامبريالية كأعلى واخر طور للرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية والتدقيق فيما قيل عن تعفنها رغم ان مظاهر التعفن لا تزال قائمة في الرأسمالية لكنها ليس المظهر الرئيسي في الوقت الراهن.

اما بخصوص ما عكسته التغييرات من تأثير وتغيير على الطبقة العاملة والقوى المنتجة ونوعيتها ودورها في عملية الانتاج وادارتها وتنظيمها الاجتماعي، فان على الماركسيين ان يجيبوا على التساؤلات المطروحة حول دور الطبقة العاملة في الانتاج واقترابها واندماجها بالفئات الوسطى، فقد ثبت بالملموس ضرورة التدقيق بالاستنتاج الذي يقول بانها ستنحط وتزول وتندمج بالبروليتاريا، فعلى البرغم من ان بعضها قد زال فعلاً بفضل الثورة العلمية- التكنولوجية والتمركز العالمي لرأس المال الا ان فئات جديدة وعديدة منها تتكون وتتزايد عدداً على ضوء ذلك فان النضال من اجل الاشتراكية يتطلب توسيع القاعدة الاجتماعية للثورة وقواها المحركة وطليعتها، كما يستدعي تلمس واتباع الاشكال والاساليب والطرائق المناسبة لتحقيق الثورة، ولا شك فان هذا النضال لا بد له من ان يقوم على استيعاب الاليات والاشكال الجديدة لتجلي الصراع الطبقي وقد اثبتت الوقائع ان تناقضات الرأسمالية لا تزول وان استطاعت البرجوازية ان تخفف منها او تموهها او تبطل مفعول بعضها وتنقلها الى مجالات واشكال اخرى، ومن الهام بمكان على هذا الصعيد استيعاب التجليات والاشكال والاليات الجديدة للتناقض بين العمل ورأس المال ولفعل قانون القيمة والقيمة الزائدة ، واستيعاب وادراك تجلي قانون التوافق الضروري بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة والتناسب الجديد لعلاقة العملية الثورية بعملية التقدم الاجتماعي على المستوى التاريخي العام، وعلى ضوء هذه الرؤية نؤكد على ما دللت عليه الماركسية من زوال حتمي للرأسمالية وضرورة استبدالها بالاشتراكية رغم ان الرأسمالية المعاصرة ما زالت تساهم في التقدم الاجتماعي ولم ينتهي دورها بعد ولا يساقي ذلك مع اقترابها من الاشتراكية تاريخياً وصيرورتها عبر تناقضاتها الداخلية الى هذه الحتمية، وهو ما تؤشر عليه العناصر العديدة التي تتكون في رحمها والتي دلت التجربة والتطورات انها غير مقتصرة على البناء الفوقي فحسب بل وتشمل عناصر من البناء التحتي ايضاً.

ولقد تشكلت في منظومة الرأسمالية العالمية مراكز عديدة كانت العلاقات فيما بينها تتراوح بين التعاون والتكامل من جهة والتنافس والتناقض من جهة اخرى، ومع انهيار الاشتراكية والعالم ثنائي القطبية تتحول علاقات المراكز الامبريالية تدريجياً الى علاقات اقطاب وتتزايد حدة المنافسة والتناقضات بينها وهو الامر الذي يستلزم عملية متابعة لرؤية تجلياته وتأثيراته وبناء الاستراتيجية والتكتيك الثوريين الملائمين للتعامل معه والاستفادة منه لصالح عملية التقدم.

ولا شك في ان تقدم الرأسمالية المعاصرة يجد احد اسبابه في نهب العالم الثالث والنجاح في ربطه بعجلة الاقتصاد الراسمالي والسوق الرأسمالية عبر اليات متجددة لتبعية واعادة الانتاج التابع في بلدانه المختلفة، وقد عمق النهب الامبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الامبريالي واطرافه. الامر الذي ولد تناقضاً حاداً اصبح يؤثر على مصائر البشرية بأسرها ونتيجة هذا الامر ولأسباب عديدة اخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث واضيفت اليها

معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل الاستعمار الجديد والدكتاتوريات من شتى الاصناف، ولم تفلح محاولات التنمية المستقبلية فيها. فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة الا باستثناءات قليلة وقد باتت معضلة الديمقراطية وما تزال في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الاهمية، وتتضح اهمية هذه المسألة اكثر فأكثر على ضوء الانهيارات التي حصلت للاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية والمتطلبات الجديدة التي استقدمتها تطورات الرأسمالية المعاصرة.

واذ يتحول العالم الى السيطرة الاحادية للرأسمالية ومحاولات بناء نظام دولي جديد تحت هيمنة وزعامة الامبريالية الامريكية في ظل الخلل الذي احدثه تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، فان التناقض بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية مرشح للتفاقم ولتصدر لوحة التناقضات العالمية في المرحلة الجديدةمن التطور التاريخي وهو ما سيكون له تأثير كبير على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي.

ولا شك فان تجديد الماركسية يجب ان يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدها اربتاطاً بالتطورات العالمية ككل، وعلى ماركسيي العالم الثالث الاستفادة من خبرة التجربة السابقة للعمل على انتاج الماركسية الوطنية المتميزة والتجديد النظري للترسانة الطفرة-السياسية بالكشف عن القوى ذات المصلحة في التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي وعلى الماركسيين في هذا العالم، ونحن من ضمنهم النضال من اجل الديمقراطية الحقيقية وبناء المجتمع المدني ونبذ سياسة حرق المراحل او القفز عن قوانين التطور الموضوعي، والبحث الجاد عن الطرق الخاصة للانتقال الى الاشتراكية بمفهوم خاص يخلق النموذج المتوافق مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والقومية لشعوبهم ولتراثهم وعاداتهم وتقاليدهم.

واذا الانهيارات التي لحقت بلدان الاشتراكية المحققة قد دفعت للتفرد الإمبريالي بالعالم الثالث ومحاولة حشر شعوبه في خيار النموذج والصيغ الرأسمالية القائمة بالفعل، فاننا نؤكد هنا ايضاً، انه وعلى الرغم مما قد يحمله التطور الرأسمالي لبلدان العالم الثالث من تقدم اجتماعي موضوعياً، فان الرأسمالية وسيادتها ليست قدراً وانها ليست البديل عن الخيار الإشتراكي المتجدد، لأن التقدم الاجتماعي الذي تحمله موضوعياً لا يقوم الا على نهب شعوبنا وامتصاص دمائها والابقاء عليها متخلفة وملحقة خادمة للمراكز الامبريالية وهو ما يبرهن عليه النظام العالمي الاستعماري الجديد الذي يزيد له واشنطن ان يسود العالم. والذي لا يمت بصلة للديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار طرائق تطورها بحرية ولذا فان تضامناً اممياً جديداً يجب ان يجد طريقه للنور لمواجهة هيمنة الامبريالية ونظامها.